وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 18 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يستقر على ارتفاع مسجلاً أعلى مستوى في عدة أشهر

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

استقرت أسعار النفط على ارتفاع، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت أمس الأول، مسجلاً أعلى مستوى في عدة أشهر مع قيام بعض المستثمرين بتغطية مراكز البيع المكشوف قبل عطلة مارتن لوثر كينغ التي تستمر ثلاثة أيام في الولايات المتحدة، واستمرار المخاوف بشأن ضربة عسكرية أميركية محتملة ضد إيران.

استقر سعر خام برنت عند 64.13 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 37 سنتًا أو 0.58 %. وأنهى خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تداولاته عند 59.44 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 25 سنتًا أو 0.42 %.

وكان كلا العقدين قد انخفضا بأكثر من 4 % في الجلسة السابقة، لكنهما حققا مكاسب أسبوعية. ويبدو أن معظم مكاسب يوم الجمعة تعود إلى عمليات شراء المخزونات تحسبًا لعطلة نهاية الأسبوع الطويلة، وفقًا لجون كيلدوف، الشريك في شركة "أجين كابيتال" وقال: "مع توجه مجموعة حاملات الطائرات الضاربة إلى الخليج العربي، لا يبدو من المرجح حدوث أي شيء قريبًا".

كان من المتوقع وصول حاملة الطائرات الأميركية "يو إس إس أبراهام لينكولن" إلى الخليج العربي الأسبوع المقبل بعد مشاركتها في بحر الصين الجنوبي. وأضاف فيل فلين، كبير المحللين في "برايس فيوتشرز جروب"، أن هناك عوامل أخرى قد تُخفف من هذه المخاوف، وهي احتمالية زيادة الإمدادات من فنزويلا.

وقال فلين: "لم تصل الإمدادات من فنزويلا إلى مستوى التوقعات، بل على العكس، لم تصل إلى مستوى التدفق الهائل المتوقع. ويبدو أن عمليات الشراء اليوم تعكس رغبة المستثمرين في تجنب نقص الإمدادات خلال عطلة نهاية الأسبوع الطويلة".

وبلغ المؤشران الرئيسان أعلى مستوياتهما في عدة أشهر الأسبوع الماضي بعد تصاعد الاحتجاجات في إيران وتلميح الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى إمكانية شن ضربات عسكرية، إلا أنهما انخفضا بأكثر من 4 % يوم الخميس بعد أن صرّح ترمب بأن حملة طهران على المتظاهرين بدأت تخف حدتها، مما بدّد المخاوف من أي عمل عسكري محتمل قد يعرقل إمدادات النفط.

وقال محللو كوميرز بانك في مذكرة: "تتمثل المخاوف الرئيسة في احتمال فرض إيران حصارًا على مضيق هرمز في حال تصاعد التوتر، والذي يمر عبره نحو ربع إمدادات النفط المنقولة بحرًا". وأضافوا: "في حال ظهور مؤشرات على انفراجة مستدامة على هذا الصعيد، فمن المرجح أن تعود التطورات في فنزويلا إلى دائرة الضوء، مع تدفق النفط الذي فُرضت عليه عقوبات أو مُنع وصوله مؤخرًا تدريجيًا إلى السوق العالمية".

ويتوقع المحللون زيادة في المعروض هذا العام، مما قد يحدّ من تأثير المخاطر الجيوسياسية على الأسعار. وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة في شركة فيليب نوفا: "على الرغم من التزايد المستمر في المخاوف الجيوسياسية والتكهنات الاقتصادية الكلية، إلا أن المؤشرات الأساسية لا تزال تشير إلى وفرة في المعروض".

وأضافت: "ما لم نشهد انتعاشًا حقيقيًا في الطلب الصيني أو اختناقًا ملحوظًا في تدفقات النفط، فمن المتوقع أن يبقى سعر خام برنت ضمن نطاق محدد، حيث يتراوح سعره عمومًا بين 57 و67 دولارًا".

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط يوم الجمعة، بعد انتعاشها عقب عمليات بيع مكثفة في الجلسة السابقة، حيث قلل الرئيس الأميركي دونالد ترمب من خطر العمل العسكري ضد إيران، مما خفف من المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في عدة أشهر، حيث أثارت الاحتجاجات الواسعة النطاق المناهضة للحكومة في إيران مخاوف من احتمال تعطل صادرات النفط الخام من إيران، إحدى أكبر الدول المنتجة في منظمة أوبك.، وتفاقمت هذه المخاوف بعد أن أصدر ترمب تحذيرات بشأن استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، وهو ما فُسِّر على أنه يزيد من احتمالية التدخل العسكري الأميركي. وقال محللو بنك آي إن جي، في مذكرة: "إن أي تصعيد مع إيران سيثير مخاوف بشأن احتمال تعطل تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، وهو ممر مائي حيوي يمر عبره حوالي 20 مليون برميل يوميًا".

وأضاف بنك آي إن جي: "على الرغم من انخفاض المخاطر إلى حد ما، إلا أنها لا تزال كبيرة، مما يُبقي السوق متوترًا على المدى القصير". وأضافوا: "مع ذلك، كلما طال أمد هذا الوضع دون أي تدخل أميركي، ستستمر علاوة المخاطرة في التلاشي، مما يسمح للعوامل الأساسية الأكثر تشاؤمًا بالسيطرة".

عودة صادرات النفط الفنزويلية

كما اتخذ ترمب خطوات لتخفيف حدة التوتر مع فنزويلا، في إشارة إلى دعمه لاستمرار دور البلاد في منظمة أوبك، وفتح الباب أمام عودة صادرات النفط الفنزويلية بشكل كامل إلى الأسواق العالمية. بدأت شركة النفط الفنزويلية الحكومية بدفسا بالتراجع عن تخفيضات الإنتاج التي فُرضت في ظل الحظر النفطي الأميركي الصارم، مع استئناف صادرات النفط الخام تحت إشراف أميركي، وكان حجم الشحنات قد انخفض إلى ما يقارب الصفر بعد الحصار الذي فُرض في ديسمبر، ولم يتبق سوى شركة شيفرون للتصدير بموجب ترخيص أميركي. وأي زيادة في الإمدادات الفنزويلية من شأنها أن تزيد من المعروض في السوق الفنزويلية التي تعاني أصلاً من وفرة في الإمدادات.

كما أثرت بيانات المخزونات الأميركية الصادرة الأسبوع الماضي، والتي أظهرت ارتفاع مخزونات النفط الخام والوقود، على الأسعار، مما عزز المخاوف بشأن فائض المعروض. أظهرت بيانات معهد البترول الأميركي، أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، ارتفعت بمقدار 5.23 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 9 يناير.، متجاوزةً بذلك توقعات المحللين التي كانت تشير إلى زيادة قدرها مليوني برميل تقريباً، كما ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 8.23 مليون برميل، بينما ارتفعت مخزونات المشتقات النفطية بمقدار 4.34 مليون برميل مقارنةً بالأسبوع السابق، مما يؤكد وفرة إمدادات المنتجات المكررة.

في تطورات الأسواق، قال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت إن الولايات المتحدة تُسرع في منح شركة شيفرون ترخيصًا موسعًا لإنتاج النفط في فنزويلا. وقال رايت إن الولايات المتحدة تعتزم السماح لشركة شيفرون بتعويض الحكومة الفنزويلية نقدًا بدلًا من النفط الخام، ما سيمكن الشركة من بيع كامل إنتاجها النفطي في البلاد.

وأضاف: "وبذلك، ستصبح الشركة مسوقًا إضافيًا للنفط الخام". وتلتزم شيفرون، بموجب ترخيصها الحالي، بدفع العائدات والضرائب للحكومة الفنزويلية بالنفط عينيًا بدلًا من النقد، مما يقلل فعليًا من صادراتها إلى نحو 50 % من إنتاجها النفطي في البلاد. وتعمل إدارة الرئيس دونالد ترمب على إعادة تنشيط قطاع النفط الفنزويلي بعد الإطاحة بنيكولاس مادورو من السلطة مطلع هذا الشهر.

وذكرت تقارير أن الشركة التي تتخذ من هيوستن مقرًا لها من المتوقع أن تحصل قريبًا على ترخيص موسع في فنزويلا يسمح بزيادة الإنتاج والصادرات من البلاد. وبعد أن صرّح ترمب بأن الولايات المتحدة ستدير قطاع النفط الفنزويلي وتتولى مسؤولية مبيعات النفط للبلاد، أعلنت واشنطن عن خطط لتسويق ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الفنزويلي العالق.

وقال رايت إن الولايات المتحدة تحصل الآن على سعر أعلى بكثير مقابل النفط. وأوضح رايت أنه قبل القبض على مادورو، كانت فنزويلا تحصل على حوالي 31 دولارًا للبرميل، مشيرًا إلى أن السعر كان يعكس متوسط سعر خام برنت البالغ 60 دولارًا للبرميل مطروحًا منه 29 دولارًا. وأضاف: "الآن يمكننا بيع هذا الخام اليوم بخصم نحو 15 دولارًا. لذا سيحصلون على 45 دولارًا مقابل الخام".

وأكد رايت أن الولايات المتحدة أودعت عائدات مبيعات النفط في حسابات مصرفية تسيطر عليها الحكومة الأميركية. وقال: "إنها مسألة عملية بحتة"، مشيرًا إلى اللوائح المصرفية الأميركية، والعقوبات المفروضة على فنزويلا، ورغبة الولايات المتحدة في التحرك بسرعة.

وأضاف أن الولايات المتحدة ترغب في نهاية المطاف في تحويل الأموال عبر بنوك أميركية. وتابع: "أعتقد أن هذا ما سنصل إليه، ولكن في جميع الأحوال، وحتى الآن، تبقى الأموال في حسابات تسيطر عليها الحكومة الأميركية".

وصرحت وزارة الطاقة الأميركية، يوم الجمعة، بأن الحكومة الأميركية لا تدرس حاليًا استخدام النفط الفنزويلي في صفقة تبادل مع شركات النفط الأميركية لإعادة ملء مخزون النفط الاستراتيجي الفنزويلي.

وذكرت مصادر أن إدارة ترمب تدرس خطة لتزويد مصافي التكرير الأميركية بالنفط الفنزويلي مقابل النفط الخام الأميركي. وسيُستخدم النفط الخام الأميركي للمساعدة في ملء مخزون النفط الاستراتيجي، وهو أكبر مخزون نفطي احتياطي في العالم، والموجود في سلسلة من الكهوف تحت الأرض على سواحل تكساس ولويزيانا.

وقال متحدث باسم وزارة الطاقة الأميركية: "هذا غير صحيح. لا ندرس حاليًا استخدام النفط الفنزويلي لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي". وأضاف المتحدث أنه لا توجد أي خطط لتبادل النفط حاليًا.

يتميز النفط الخام الفنزويلي بكثافته العالية ومحتواه العالي من الكبريت مقارنةً بالنفط الخام الموجود في الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، والذي يُملأ منذ فترة طويلة بنفط خام أميركي. وأفادت المصادر بأن إدارة ترمب تسعى لنقل النفط الخام الفنزويلي إلى خزانات التخزين في ميناء لويزيانا

البحري للنفط، ومن هناك يمكن شحنه إلى المصافي.

وفي مقابل الحصول على النفط الخام الفنزويلي، ستقوم الشركات بتزويد الاحتياطي البترولي الاستراتيجي مباشرةً بالنفط الخام الأميركي متوسط الحموضة. وبعد القبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، أعلنت الولايات المتحدة سيطرتها على مبيعات النفط الفنزويلي وعائداته إلى أجل غير مسمى.

وتعهد ترمب في اليوم الأول من ولايته الثانية بملء الاحتياطي الطارئ كجزء من سياسة دعم قطاع النفط والغاز. يحتوي الاحتياطي البترولي الاستراتيجي حاليًا على حوالي 414 مليون برميل في كهوف ملحية تحت الأرض، أي ما يقارب 60 % من سعته الإجمالية. وقد حدّ نقص التمويل والصيانة المستمرة للاحتياطي من خطة الإدارة الأميركية لإعادة ملء المخزون النفطي.

وصرح وزير الطاقة الأميركي، كريس رايت، بأن إدارة ترمب تبحث عن بدائل لإعادة ملء الاحتياطي دون إنفاق حكومي مباشر،

يتوقع المحللون زيادة في المعروض هذا العام، مما قد يحدّ من تأثير المخاطر الجيوسياسية على الأسعار.

تعاون سعودي - مغربي في الطاقة المتجددة وتمكين الشركات

الشرق الأوسط

بحث الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز وزير الطاقة السعودي، مع الدكتورة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية، الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وتعزيز فرص الاستثمار والتعاون في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة.

ووقَّع الجانبان عقب اجتماعهما في الرياض، الخميس، برنامجاً تنفيذياً للتعاون بمجال الطاقة المتجددة وتمكين الشركات من تنفيذ المشاريع بين حكومتي البلدين، وذلك ضمن مذكرة تفاهم أبرمها الجانبان بمجال الطاقة في مايو (أيار) 2022.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز الشراكة بين البلدين، وزيادة الاستثمارات المتبادلة لتطوير التعاون بمشاريع الطاقة المتجددة فيهما ودول أخرى، وتمكين الشركات الوطنية من التعاون في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وأنظمة تخزين الطاقة، وربط الطاقة المتجددة بالشبكة، وخطوط نقل الكهرباء، وتعزيز الشبكة الكهربائية.

ويشمل البرنامج جوانب استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المشاريع التنموية والبنى التحتية، وتنفيذ مشاريع يتم تطويرها وتشغيلها بتلك المصادر، وإنشاء وتطوير مراكز للبحوث وتطوير التقنيات المتعلقة بالطاقة المتجددة، والتدريب، وبناء القدرات لدعم الاستدامة ونقل المعرفة.

من جانب آخر، اجتمع الأمير عبد العزيز بن سلمان، في الرياض، مع علي برويز ملك وزير البترول الباكستاني، وناقشا الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وسبل تعزيزها في مجالات البترول وإمداداته، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وفرص الاستثمار المشتركة، وتبادل الخبرات في تطوير المشروعات والسياسات والأنظمة.

كما التقى وزير الطاقة السعودي، في الرياض، الدكتور خليفة رجب عبد الصادق وزير النفط والغاز الليبي المكلف، وبحث معه التعاون بمجالات الطاقة، بما في ذلك تقنياتها وحلولها، وتعزيز فرص الاستثمار والتعاون في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة.

إلى ذلك، استعرض الأمير عبد العزيز بن سلمان مع وزير المناجم والطاقة البرازيلي ألكسندر سيلفييرا، مجالات التعاون المشترك في قطاع الطاقة، وناقشا سبل تعزيز التنسيق بمجالات الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والغاز، وتبادل الخبرات الفنية والمعرفية.

من ناحية أخرى، عقد وزير الطاقة السعودي، اجتماعاً في الرياض، مع ستاڤروس باباستڤارو وزير البيئة والطاقة اليوناني، تناول أوجه التعاون المشترك بمجالات البترول والغاز، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف، وتقنيات خفض الانبعاثات الكربونية، والتقاط وتخزين وإعادة استخدام الكربون.

الاقتصادية

"كهرباء السعودية" تجمع 2.4 مليار دولار من طرح صكوك على 3 شرائح

جمعت الشركة السعودية للكهرباء، 2.4 مليار دولار من طرح صكوك ذات أولوية وغير مضمونة على 3 شرائح، لتمويل النفقات الرأسمالية.

"الكهرباء" قالت في بيان عبر "تداول" اليوم الأحد، أن الشريحة الأولى جمعت 500 مليون بعائد سنوي 4.3% لمدة 3 سنوات، فيما جمعت الشريحة الثانية 700 مليون بعائد سنوي 4.5% لمدة 6 سنوات، أما الشريحة الثالثة فقد جمعت 1.2 مليار بعائد سنوي 5% لمدة 10 سنوات، مبينة أنها قد تسترد الصكوك قبل تاريخ استحقاقها وفق حالات معينة.

قامت بتعيين كلا من شركة جي بي مورغان، وبنك إتش إس بي سي، وبنك أوف أميركا للأوراق المالية، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي الأول، وبيت التمويل الكويتي، وبنك ستاندرد تشارترد، والراجحي المالية، وشركة الانماء المالية، وبنك الصين، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وإنتيسا ساو باولو، والبنك الصناعي والتجاري الصيني، وبنك إس إم بي سي، وشركة الأهلي المالية كمدراء الإصدار للطرح.

كانت قد أشارت إلى أن هذا الإعلان لا يشكل دعوة أو عرضا لشراء أو تملك أو اكتتاب في أي أوراق مالية، مبينا أن السندات ستدرج في سوق لندن للأوراق المالية، ويمكن بيعها بموجب اللائحة إس من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933.

مسؤول: العراق لا يسعى لأسعار نفط مرتفعة

الشرق الأوسط

حذّر المدير العام لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) علي نزار الشطري، السبت، من مخاطر خلق أزمة عالمية تنعكس سلباً على السوق النفطية، وتزيد الأسعار بشكل كبير.

وقال الشطري للصحافيين، على هامش المنتدى الاقتصادي الثامن، إن العراق لا يسعى إلى الأسعار العالية للنفط الخام دون جدوى، بل إلى سعر يعكس واقع السوق، ويكون عادلاً ويغطي تكلفة الإنتاج مع هامش ربحية معقول للمنتجين.

وأضاف أن «سوق النفط اليوم تشهد صعوبة، وتتأثر بالتصريحات الصحافية والعوامل الجيوسياسية والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، كما تتأثر عمليات تصدير النفط الخام بالتوترات العالمية وتوازن العرض والطلب وأساسيات السوق، وما يحدث فيها من مؤثرات ينعكس بشكل مباشر على السوق النفطية».

وتابع: «نحن نبحث عن استقرار السوق النفطية، وليس الأسعار، وأي تهديدات بالحرب تؤثر على أسعار النفط»، مشيراً إلى أن العراق يعمل على زيادة الطاقات الإنتاجية للنفط الخام وفق محددات منظمة «أوبك» بالتوازي مع تنفيذ مشروعات لتحسين البنى التحتية وتحسين آلية التعاقد مع الشركات النفطية الأجنبية، وزيادة منافذ التصدير.

وأوضح الشطري أن عمليات تصدير النفط الخام من حقول كردستان إلى ميناء جيهان التركي مستمرة، وحققت إيرادات مالية تصل إلى 400 مليون دولار لكل شهر، وجرى تسديد 192 مليون دولار للشركات العاملة في الإقليم.

وذكر أن معدل إنتاج العراق من النفط الخام يبلغ حالياً 4 ملايين و273 ألف برميل وفق حصة «أوبك»، لكن مستويات الإنتاج حالياً أقل من هذا المستوى، فيما يبلغ إجمالي الصادرات النفطية 3 ملايين و600 ألف برميل يومياً، بما فيها النفط المنتج من حقول كردستان.

الشرق الأوسط

متوسط إجمالي صادرات العراق النفطي 3.6 مليون برميل يومياً منذ بداية يناير

قالـت شركـة تسـويق النفـط العراقيـة (سـومو) السـبت، إن إجمـالي صـادرات البـلاد مـن النفـط يُقـدر في المتوسـط عنـد 3.6 مليـون برميـل يوميـاً منـذ بدايـة ينايـر (كانـون الثـاني) الحـالي.

ومـن بيـن إجمـالي الصـادرات، جـاء نحـو 200 ألـف برميـل مـن حقـول إقليـم كردسـتان العـراق.

وأوضحـت «سـومو» أنهـا سـددت 192 مليـون دولار لشـركات النفـط لتسـوية متأخـرات متعلقـة بإنتـاج حقـول إقليـم كردسـتان العـراق، وتبلـغ الإيـرادات الشـهرية مـن مبيعـات نفـط الإقليـم نحـو 400 مليـون دولار.

وفـي سـبتمبر (أيلـول)، اسـتأنف العـراق تصديـر إنتـاج إقليـم كردسـتان إلـى تركيـا بعـد توقـف دام عـامين ونصـف العـام، وذلـك بموجـب اتفاقيـة تسـمح بتدفـق مـا بيـن 180 ألفـاً و190 ألـف برميـل يوميـاً مـن الخـام إلـى ميناء جيهـان التركي.

«شيفرون» الأميركية لتسويق وبيع النفط الفنزويلي

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت، إن الولايات المتحدة تتحرك بأسرع ما يمكن لتوسيع إطار الترخيص الممنوح لشركة «شيفرون» لإنتاج النفط في فنزويلا.

وأوضح رايت، وفقاً لـ«رويترز»، أن الولايات المتحدة تخطط للسماح لـ«شيفرون» بتعويض الحكومة الفنزويلية نقداً بدلاً من النفط الخام، مما سيتيح للشركة بيع كل النفط الذي تنتجه في البلاد.

وقال في مقابلة قصيرة بمقر وزارة الطاقة الأميركية: «بذلك سيصبحون، وبشكل فوري، مسوقاً آخر للخام أيضاً».

وتدفع «شيفرون»، تبعاً لترخيصها الحالي، رسوم امتياز وضرائب للحكومة الفنزويلية بالنفط بدلاً من النقد، مما يقلل فعلياً ما يمكنها تصديره إلى نحو 50 في المائة من الخام الذي تنتجه في البلاد.

وتعمل إدارة الرئيس دونالد ترمب على إعادة تنشيط قطاع النفط الفنزويلي بعد الإطاحة بنيكولاس مادورو من السلطة في وقت سابق من هذا الشهر.

وذكرت «رويترز» هذا الأسبوع أنه من المتوقع أن تحصل الشركة، التي تتخذ من هيوستن مقراً لها، قريباً على ترخيص موسع في فنزويلا يسمح بزيادة الإنتاج والصادرات من البلاد.

وذكر ترمب أن الولايات المتحدة ستدير صناعة النفط الفنزويلية وتتولى مسؤولية مبيعات النفط للبلاد، وأعلنت واشنطن عن خطط لتسويق ما يصل إلى 50 مليون برميل من النفط الفنزويلي العالق.

وقال رايت إن الولايات المتحدة تحصل الآن على سعر أعلى بكثير للنفط. وأضاف أنه قبل القبض على مادورو، كانت فنزويلا تحصل على ما يقرب من 31 دولاراً للبرميل، موضحاً أن ذلك السعر يعكس متوسط سعر خام برنت البالغ 60 دولاراً للبرميل ناقصاً 29 دولاراً.

وتابع: «الآن يمكننا بيع هذا الخام اليوم... بخصم يقارب 15 دولاراً. لذا سيحصلون على 45 دولاراً مقابل الخام».

وأكد رايت أن الولايات المتحدة تضع عائدات مبيعات النفط في حسابات مصرفية قطرية تسيطر عليها الحكومة الأميركية.

فنزويلا تعلن توقيع عقد لتسويق الغاز المسال لأول مرة في تاريخها

الشرق الأوسط

وقعت فنزويلا، السبت، ولأول مرة في تاريخها، عقداً لتصدير الغاز المسال.

وقالت الرئيسة الفنزويلية المؤقتة ديلسي رودريغيز، في كلمة أمام المجلس الوطني للاقتصاد الإنتاجي: «اليوم، ولأول مرة في تاريخنا، تم توقيع عقد لتسويق الغاز المسال. ستنتجه أول شحنة من الغاز الفنزويلي إلى التصدير. لقد أعلنا عن ذلك والآن نفي بالتزامنا»، بحسب ما أوردته وكالة «سبوتنيك» الروسية.

وأضافت رودريغيز أن العقد جاء نتيجة الجهود الذاتية لشركة النفط والغاز الوطنية، ويؤكد على المسار الاقتصادي الذي اختارته البلاد، مشيرة إلى أن الشركة تمكنت من رفع إنتاج النفط إلى 1.2 مليون برميل يومياً، وهو مستوى لم يسجل منذ عام 2015.

وقالت إن العائدات بالعملات الأجنبية من صادرات الهيدروكربونات لن تستخدم لاستيراد الوقود، الذي أصبحت فنزويلا الآن قادرة على إنتاجه ذاتياً. ولفتت إلى أن هذه الموارد ستخصص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك من خلال إنشاء صناديق سيادية.

وأكدت الرئيسة المؤقتة أن الاستبدال الاستراتيجي للواردات وتنويع الاقتصاد يعدان من العناصر الأساسية لبرنامج الحكومة الاقتصادي، مشددة على أن استعادة التمويل يجب أن تدعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، وصيد الأسماك، والصناعات الغذائية، والسياحة، وليس المضاربات المالية أو النقدية.

خطة ترمب لمواجهة أزمة الطاقة: شركات الذكاء الاصطناعي «ستدفع الثمن»

الشرق الأوسط

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، بالتعاون مع حكام عدة ولايات أميركية، عن خطة استراتيجية تُلزم شركات التكنولوجيا الكبرى بتحمل تكاليف بناء محطات طاقة جديدة. وتأتي هذه التحركات لمواجهة الطلب الهائل على الطاقة الناتج عن مراكز البيانات الضخمة التي تخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

فقد أطلقت إدارة عبر مجلس «الهيمنة على الطاقة»، بالتعاون مع مجموعة من حكام الولايات من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خطة إنقاذ شاملة تهدف إلى إعادة هيكلة أكبر شبكة كهرباء في الولايات المتحدة (PJM).

وتتضمن الخطة الجديدة حث مشغل الشبكة (PJM) على تنظيم مزاد طوارئ يسمح لشركات التكنولوجيا بتقديم عطاءات للحصول على عقود تصل مدتها إلى 15 عاماً لتمويل وبناء سعات توليد جديدة. وطالبت وزارة الطاقة الأميركية شبكة «PJM» بإجراء مزاد طوارئ لتأمين سعة الطاقة اللازمة بشكل فوري، ووضع حد أقصى للمبالغ التي يمكن لمحطات الطاقة الحالية تقاضيها لحماية دافعي الضرائب من الاستغلال.

وتهدف هذه الخطوة إلى تسريع بناء محطات الطاقة، مع تركيز خاص على محطات الغاز الطبيعي التي تعمل على مدار الساعة، لضمان استمرارية التيار الذي تتطلبه مراكز البيانات، وهو ما تراه الإدارة حلاً جذرياً لمواجهة فشل «سياسات طرح الطاقة» السابقة التي تسببت في إغلاق محطات حيوية.

انفجار الأسعار

شهدت أسعار الكهرباء في شبكة «PJM» - التي تخدم أكثر من 65 مليون شخص في 13 ولاية، بالإضافة إلى واشنطن العاصمة - قفزات تاريخية. وأشارت تقارير رقابية من مؤسسة «Monitoring Analytics» إلى أن مراكز البيانات كانت مسؤولة عن زيادة قدرها 23 مليار دولار في تكاليف سعة الطاقة، وهي تكاليف يتم تحميلها مباشرة على المستهلكين. ووصف المراقبون هذا الوضع بأنه عملية «انتقال ضخم للثروة» من جيوب المواطنين إلى شركات التكنولوجيا.

تكتل حزبي ضد «البيروقراطية»

في مشهد نادر من التوافق، انضم حكام ولايات ديمقراطيون مثل «ويس مور» (ميريلاند) و«جوش شابيرو» (بنسلفانيا)، إلى إدارة ترمب في الضغط على مشغلي الشبكة. وصرح وزير الداخلية دوغ بيرغوم قائلاً: «يجب أن نتحرر من النظام البيروقراطي لمشغلي الشبكات الإقليمية ونسمح للسوق بالعمل... ومن وسائل نجاح السوق أن تقوم شركات التكنولوجيا ببناء محطات الطاقة الخاصة بها بسرعة».

تهديدات بالانسحاب

برزت ولاية بنسلفانيا بتهديد صريح على لسان حاكمها جوش شابيرو، الذي توعد بالانسحاب من شبكة «PJM» والعمل بشكل منفرد إذا لم تستجب الشبكة للإصلاحات المقترحة، واصفاً إياها بـ«المنظمة البيروقراطية مجهولة

الوجه» التي ترفع الأسعار على الشعب الأميركي.

وتواجه الشبكة حالياً أزمة موثوقية حادة، حيث سجل المزاد الأخير عجزاً قدره 6 غيغاواط عن متطلبات الموثوقية لعام 2027، وهو ما يعادل إنتاج 6 محطات نووية كبيرة.

الفواتير تطيح بالكراسي
تأتي هذه الضغوط في وقت تعاني فيه إدارة ترمب من ضغوط شعبية بسبب ارتفاع تكاليف المرافق، رغم وعوده الانتخابية بخفض أسعار الطاقة. وقد انعكست هذه الأزمة سياسياً بشكل واضح في الهزائم التي مني بها الجمهوريون في انتخابات حكام ولايتي نيوجيرسي وفيرجينيا مؤخراً، حيث لعب ملف أسعار الطاقة دوراً محورياً في فوز الديمقراطيين الساحق هناك.

وتعد منطقة شمال فيرجينيا، المشمولة بنطاق شبكة «PJM»، أكبر سوق لمراكز البيانات في العالم، مما يضعها في قلب العاصفة بين طموحات الذكاء الاصطناعي وقدرة المواطنين على دفع فواتيرهم.

ورغم الزخم السياسي، حذر محللون اقتصاديون من أن تنفيذ هذه الخطة قد يصطدم بعقبات تشريعية، حيث قد تتطلب تغييرات جوهرية في القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، فضلاً عن تعارضها المحتمل مع هياكل صناعة الكهرباء القائمة حالياً، مما قد يفتح الباب أمام نزاعات قانونية طويلة الأمد.

وزير الطاقة الأميركي: واشنطن ستبيع النفط الفنزويلي بـ45 دولارا للبرميل

العربية

قال وزير الطاقة الأميركي كريس رايت إن واشنطن مستعدة لبيع النفط الفنزويلي بـ45 دولاراً للبرميل، بينما أغلقت العقود الآجلة لخام برنت يوم الجمعة عند 64.13 دولار.

ونقلت وسائل إعلام عن رايت قوله: "الآن يمكننا بيع هذا النفط، وسنبيعه على 45 دولاراً للبرميل".

وأضاف رايت أن واشنطن تحتفظ بعائدات بيع النفط الفنزويلي في حسابات تعود ملكيتها للولايات المتحدة، وفق ما نقلته وكالة الانباء العراقية (واع).

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد وعد في وقت سابق، بأن النفط الذي تسلمته الولايات المتحدة من كاراكاس سيُباع بأسعار السوق.

شكرًا.